مقال حول اقتصاديات المعلومة في ظل تطور تكنولوجيات الإعلام والإتصال

أ/ بوعليت محمد

جامعة عمار ثليجي- الأغواط-

البريد الالكتروني: mouhamedboualit@yahoo.fr

Summary

Both significant improvements in means of communication and technology have influenced the circulation of ideas and information over the world, technological revolution in the last decades of the 20th century and the beginning of the 21st century, information have taken a great importance known as the digital society.

Today, information are produced in laboratories by specialists. Their aim is to find permanent consumers ready to pay for getting more information at any moment. It is the era of information marketing.

The success of this operation depends on many factors such as developed means of technology, well formed specialized human resources; in addition to a market and this is known as information economics.

Throughout history, human societies witnessed a great evolution in economy: agriculture , industry and then commerce. These three samples can be found in Europe. For instance, agriculture in Spain, industry in France and commerce in England.

But the huge development in the field of industry, since the renaissance era till today technological explosion, resulted in the quantitative and qualitative competition between the great companies.

Nowadays, each country is building its economy on the resources it possesses: either in agriculture, industry or trading like U.A.E for example. It' s strategic geographic situation has made it a crossing-center for Asia' eastern south countries, such as China, machandise.

The fourth phase of evolution, then, is information economy.

Companies are investing in this field and their activities get a source of income on which the economy of countries is built. For instance, the exclusive broadcast of football championships during which advertisements about different products can be seen. This is due to the fact that media went in contract with companies who sponsored the broadcasting operation. In this case, the viewers around the world turn to consumers who may look for the advertised products in markets. Thus, information get a beneficial source in all fields**.**

تقديم:

شهدت المجتمعات البشرية تطورات عبر التاريخ في الجانب الاقتصادي بدءا بالمرحلة الزراعية مرورا إلى المرحلة الصناعية ثم التجارية إذ نجد في أوروبا هذه الأنماط الثلاث ففي إسبانيا الزراعة وفرنسا الصناعة وإنجلترا التجارة وخاصة التجارة البحرية .

فتطور الصناعة بشكل كبير من عصر النهضة إلى عصر التكنولوجيا الذي شهد قفزة نوعية إذ أصبحت كبرى الشركات العالمية تتنافس على المنتوج النوعي والكمي بأقل كلفة.

ففي العالم اليوم كل دولة تبني اقتصادها على الثروة فهناك دول ليست لها الإمكانيات الطبيعية في ميدان الزراعة ولكن لها إمكانيات في مجال الصناعة ودول أخرى لها موقع جغرافي في مجال التجارة مثلا الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر مركز عبور للسلع خاصة منتجات شرق أسيا كالصين.

فمع التطور التكنولوجي في جميع المجالات الذي ساهم في تطور وسائل الاتصال بشكل كبير: أي تكنولوجيا الإعلام والاتصال- الانترنت- أصبحت المعلومة تنتقل من مكان إلى أقصى نقطة في العالم في أسرع وقت ممكن ، فليس من الممكن أن نصل إلى هذا المستوى بدون التطور التكنولوجي الذي نعتبره المرحلة الثالثة بعد الصناعة والزراعة أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة اقتصاد المعلومة أو المعلوماتية .

لقد أصبح للمعلومة دور مهم جدا في عالم اليوم لحاجة الكل إليها وهذا ما دفع المؤسسات تستثمر في هذا المجال وأصبح اقتصاد دولة يبنى على مدا خيل هذه المؤسسات التي تتاجر في المعلومة فعلى سبيل المثال النقل ألحصري للبطولات الكروية .

إن تطور الإعلام ووسائله ساهم بشكل كبير في هذه التجارة إذ هذه المؤسسات لها دخل آخر في مجال الإشهار مع مؤسسات أخرى لتسويق منتجاتها وهذا يمر على عملية تجارية هي الدفع للمؤسسة الإعلامية التي تسوق المنتوج الإعلامي للمستهلك وفي نفس الوقت تمرر المادة الإشهارية وهي عبارة عن التعريف بمنتوج الذي تنتجه شركة أخرى تعاقدت مع المؤسسة الإعلامية أي ما يعرف أيضا بتمويل البرنامج المقدم في إطار عملية تجارية وبالتالي المستهلك تكون له فكرة عن منتوج الشركة وهذا ما يسهل عملية تسويقه لان المستهلك هنا يطلبه من السوق فالعملية الإشهارية لها دور هام، وهنا نستطيع القول أن المعلومة بشتى أنواعها أصبحت مهمة ومربحة في كل المجالات .

لقد شهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطور ملحوظ في هذا المجال الحيوي من حيث الاستثمار فيه والجزائر كباقي دول العالم مسها هذا التطور إلا أنه حديث النشأة أو وليد الظروف إن صح القول أي بمعنى أنه إذا توفرت عوامل مساعدة على وجوده أو أنه مصدر للمال سيصبح قطاع حيوي إلا أننا في بداية مراحله الأولى و نظرا لعدم توفر كل العوامل المساعدة لهذا خاصة الإمكانيات المادية وكذا توفر الشروط والمواصفات لدى المجتمع المستهلك للمنتوج الذي نريد تسويقه وكذالك وجود إستراتيجية واضحة سواء لدى المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الإنتاجية وكذلك المنظومة القانونية في الجانب التجاري والجبائي لأنه نشاط اقتصادي مربح على الدولة أن تستفيد منه للصالح العام لأنه مال يذهب إلى الخزينة العمومية ومن خلال هذا يمكن أن نقول:

ما هو الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومة في حياة الناس في ظل تطور وسائل الإعلام؟

طبيعة المعلومات ونوعيتها:1-

تعتبر المعلومات خليط من المواد الخام التي يمكن تحويلها إلى منتجات وخدمات جديدة، تماما كما يحول الحديد والقطن الخام إلى منتجات جديدة. وسوف تجعل المعلومات البعض أكثر ثراء، وتحسن الحياة بالنسبة للكثيرين، كما أنها سوف تزيد من مشكلات الكثيرين وتجعل البعض أفقر حالا.

والإعلام مجبر على أن يرضي كل شخص بمفرده، وتتراجع النمطية في الإعلام والخطاب، وتزداد أيضاً أهمية ثقافة المجموعات القليلة وفكرها، وتجد الفرصة للتعبير عن نفسها وإمكانية التفاعل مع الثقافات الأخرى، أي أن الإعلام سيكون تعددي بلا حدود حتى يستطيع البقاء والاستمرار.

ويؤدي هذا الإعلام المتعدد الوسائط دوراً جديداً غير القراءة والخدمة والتثقيف والتسلية، ولكنه أيضاً وسيلة تعليم وتدريب قد يكون بديلاً أو منافساً قوياً للمدارس والجامعات ومراكز التدريب التي يجب أن تعيد النظر في دورها ووجودها، حيث يمكن الحصول على معظم ما تقدمه بتكاليف لا تقارن في انخفاضها بتكاليف هذه المؤسسات.**1**

وباختصار فإن الإعلام القادم هو مؤسسات جديدة تختلف كثيراً عما عاهدناه في وسائل الإعلام التقليدية، إنه ليس إعلام صحفيين وكتاب وقراء، ولكنه مجتمع متفاعل يتبادل فيه الأعضاء خدماتهم ويحصلون على احتياجاتهم الأساسية ويمارسون أعمالهم اليومية، وإذا لم تفكر الصحف ووسائل الإعلام في الآفاق والتحديات الجديدة فإنها ستواجه الإعراض والعزوف والخسائر وربما الانقراض والتبخر.

الثروة الإلكترونية2-

بدأت الثروة تأخذ مفهوماً رمزياً جديداً مختلفاً عما استقرت عليه طوال القرون الماضية، فقد كانت في السابق عنصراً بسيطاً هو الأرض بموادها الظاهرة "الزراعة" ثم تحولت مع الثورة الصناعية إلى أوراق "نقود أو سندات أسهم" تعبر عن ممتلكات الإنسان.

وبتنامي قطاع المعلومات لم تعد الثروة تعبر عن موجودات صلبة ملموسة (أراض أو مصانع) فلا أحد يشتري سهم "مايكروسوفت" أو "آي بي إم" بسبب الأصول المادية للشركة ولكن ثروة هذه الشركات مستمدة من إمكانات معرفية في جماجم القائمين عليها، فالمساهم لا يشتري أصولاً واضحة، ولكنه يشتري القدرة التنظيمية والتسويقية والفكرية لهذه الشركات، ومن ثم فإن رأس المال اليوم يكاد يكون شيئاً رمزياً وربما وهمياً.

وحتى الأوراق التي كانت تعبر عن الممتلكات والأصول لم تعد تستخدم، وحل محلها "نقود إلكترونية" فبطاقات الائتمان المحو سبة يجري بموجبها تدفقات مالية عبر الإنترنت وشبكات

المعلومات والاتصال تزيد على ثلاثة تريليونات يومياً، بل إن الوصف الدقيق لرأس المال اليوم هو ما بعد الرمزي وليس رمزياً، فالأوراق النقدية اليوم مهددة بالبطلان، وامتنعت بالفعل مؤسسات كثيرة جداً عن التعامل معها.

هذه البطاقات خفضت كثيراً من سلطات الدول ومزايا البنوك التي لم تعد قادرة على التمتع بالأموال المتأتية من خلال تحصيل الشبكات ومقاصاتها، وبدأت البنوك بدلاً من ذلك تستثمر أموالها في البطاقات وصارت تنافس الشركات المصدرة لهذه البطاقات.**2**

وبالطبع فقد صاحب هذا التحول تغير آخر في القياس والمفاهيم، فبعد أن منحت الثقة للذهب والفضة ثم الورق، توصل العالم اليوم إلى الاقتناع بأن الإشارات الإلكترونية المتناهية الصغر والزائلة يمكن مقايضتها مقابل سلع أو خدمات.

3- العولمة والتدفق المعلوماتي :

الأبعاد الاجتماعية والآثار السلبية.

متى ستظل شعوب الجنوب خاضعة لتيارات ثقافية عاتية قادمة من دول الشمال؟ ومتى ستظل ثقافة الدول النامية أسيرة لحضارة السوق لصالح الداعين والمروجين بل والمخططين لها؟ لماذا تتحول ثقافة الشمال إلى تيارات كاسحة تخترق عقول البشر؟ ولماذا أصبحت مركزة في قطب واحد، استطاع بما يملك من قوى متعددة الأبعاد وتكنولوجيا فائقة القدرة، أن يخضع عقول البشر لتبنى ثقافته بل والدفاع عنها ضد معارضيها؟ لقد تمكن هذا القطب بالتعاون مع تجار المعلوماتية من السيطرة على شعوب العالم وحقق أرباحاً طائلة تحت دعاوى العولمة في محاولة لخلق ظروف تشكيل المواطن الكوني.**3** والسؤال المهم الآن هو كيف يمكن دعم قدرات الإنسان في بلادنا؟ وما آليات تحويله إلى كتلة تاريخية متحركة تواجه تحدى الاختراق الثقافي والزخم المعلوماتي في سبيل تأصيل ذاكرته التاريخية؟

أ العولمة والمتغيرات العالمية المستحدثة:

حقا يحار المرء عندما يقف مشاهدا غير مشارك في الأحداث الجارية، حائرا أمام كم هائل من المتغيرات العالمية التي تتدفق من خلال الوسائط الإعلامية والشبكات الاتصالية فائقة الدقة، والتي تصل إليه بل تخترق عقله دون سابق إنذار، إنها تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متشابكة الأبعاد، تدور في أجزاء "القرية الكونية" المزمع تشكلها.

يقف الإنسان حائرًا أمام تلك المتغيرات المؤثرة في حياة البشر بأشكال متباينة حتى شعر بعجزه عن الفهم أحياناً، وعن التحليل والتشخيص والتفسير في كثير من الأحيان. فهو يرى تحديات عصرية متناقضة، دعاوى للتوحد وتحطيم للحواجز بين الشعوب، ووقائع تشير إلى التفكك و التقيد، فيعجز عن إثبات ذاته وسط هذه التناقضات والمتغيرات اللانظامية، والتي تلعب فيها الثورة

المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال والإعلام والأدوار المحورية في تشكيل ردود أفعال البشر.
لقد اتسم العصر الراهن بثورة معلوماتية غير مسبوقة في تاريخ الشعوب، ثورة ثالثة عابرة القارات، لا تعرف الزمان ولا تهتم بالمكان، ثورة معرفية ناقلة تخترق ثقافات الشعوب، وتقنية فائقة الدقة في الاتصالات لا تعرف الحدود، إنه عصر الكلمة والصورة القادرتان بحق على تخدير الشعوب وتطويع العقول في سبيل تحقيق أممية رأس المال. لقد تطورت المعرفة العلمية بشكل مذهل وغير متوقع، فاستطاعت تحطيم ثوابت الفكر، تلك الثوابت النظرية التي كادت أن تكون راسخة في الذهن البشرى حاكمة لمنهجية الفكر الاجتماعي، حتى أن البعض وصفها بأنها تمثل ثورة مادية لم تستطع مجاراتها ثورة أخلاقية ودينية وروحية معاصرة تتوازن معها. **4**
لقد كان من المفترض – أو هكذا أدعى أصحاب الدعوة إلى العولمة – أن النظام العالمي الجديد يشكل عهداً يتسم بتماسك الشعوب وتعاونها وإلغاء ما بينها من سدود وتقريب ما بينها من مسافات. غير أن الواقع العملي أثبت عكس ما كان متوقعاً، حيث زادت حالات التفكك والصراع والتطرف بأشكاله المختلفة، واختلت المعايير، واختفت القيم الأخلاقية وتراجعت القيم الاجتماعية الإيجابية، وحلت محلها القيم المادية المعبرة عن ثقافة المصالح وحضارة السوق. وبرزت التناقضات وازدادت حركات المعارضة والتمرد في أجزاء كثيرة من العالم، وزادت الفجوة بين شعوب العالم، وظهرت أشكال من عدم المساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات، وأصبحت سلوكيات الغطرسة والتعالي والتهميش، والاستغلال من جانب القوى الكبرى **5** ومع كل هذا ظل الداعون للعولمة والمناصرون لها يقدمون التبريرات لدعم توجهاتها، ولا عجب في ذلك فالعولمة مسار تاريخي ذات طابع كوني، وهى ليست حدثاً تولد حديثا، بل مشروع ترددت أصداؤه منذ أكثر من قرنين من الزمان، وبدا محلا للصراع بين القطبين، زمن تعدد الأقطاب، بحثا عن سيطرة القوة الواحدة،وكانت العولمة اقتصادية بالأساس ثم اتسعت إلى الصناعة والسياسة والثقافة؛ والأخيرة أخطرها في الهيمنة والاختراق. وللعولمة مجالات متعددة ذات أبعاد متشابكة يمكن أن نعرض لها بإيجاز فيما يلي :
أ) مجالات اقتصادية تعمل على دمج اقتصاديات العالم في الاقتصاد العالمي من خلال تحركات تجارية، وتدفق الأموال، وانتقال التكنولوجيا وتوزيع شبكات الاتصال، والهدف يتم فى ضوء منطق الربح الرأسمالي للكتل الرأسمالية والمنافسة فى الاستحواذ على الأسواق العالمية، من خلال الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الثقافية. (نشاطات ترفيهية، مجتمع استهلاكي، توسيع الثقافة).

ب) مجالات الابتكار التكنولوجي: حيث يُقسم العالم – على أساس المعرفة- إلى مجتمع مُصنع للمعرفة ومبتكرها (مجتمع المعرفة)، ومجتمع مستهلك لمنتوج هذا الابتكار.
ج) القفزة العلمية الصاعدة، خاصة في مجال الإعلام الآلي وتطور ما يسمى بالذكاء الاصطناعي والاستنساخ، وما أدى إليه من جدل أخلاقي ومشاكل دينية وقيمية وإنسانية.
د) مجال الاختراق الثقافي وتشويه الهوية الوطنية. (تزييف العقول أو عولمة مصطنعة كما يقول زيجلر).
وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول هذا المفهوم الجديد – القديم إلا أنها تعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل أجزاء العالم ككل، وهى تعنى في المجال السياسي – كما يشير الجابري – العمل على تعميم خط تجارى يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات.
والعولمة بهذا المعنى أيديولوجية تعبر عن إرادة الهيمنة على العالم من قطب واحد، يملك السيطرة والاختراق في عصر الكلمة والصورة والتحكم عن بعد. أو هي كما يراها البعض محاولة لجعل الأمم عالماً واحداً ليس للناس فيه إلا توجه واحد من مصدر واحد هو المصدر الذي يريد أن يهيمن عليه. وربما من هذا المنظور يشير البعض إلى أنها أمركة تخترق حواجز الدول وثقافات الشعوب لتذويب تلك الثقافات في أيديولوجية ذات مصدر واحد.
ومع كل هذا أصبحت العولمة واقع يجب التعامل معه بقوة وقدرة على امتلاك آليات المنافسة، التي هي الإطار أو السياج الحامي لمكان الدول على الخريطة الكونية المزمع تشكيلها.
وإذا كان يمثل مواقف أبناء العالم الأقل نمواً من هذا التيار الكاسح النفاث، فما هو موقف الغرب من العولمة؟ وكيف تؤثر على البني التقليدية والمؤسسات الاجتماعية في الدول الأقل حظاً من التطور؟ وما موقف العرب منها؟
ربما يكون طرح موقف بعض علماء الغرب من العولمة يلقى الضوء على ما يمكن أن نسميه "بثقافة الكوننة أو العملقة المستحدثة" وآليات الهيمنة المتجددة في عالم اليوم وتأثيرها على العلاقات البشرية ومؤسسات المجتمع.
يقول ديفيد روثكوب – David Rothkop الذي كان يعمل مديراً لمؤسسة كيسنجر وهو أستاذ للشئون الدولية في جامعة كولومبيا وموظف متميز في وزارة الخارجية الأمريكية فى إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون – "يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على نشر ثقافتها بكل الطرق والوسائل، لأن الثقافة الأمريكية خليط متعدد وهى من نتاج ثقافة عالمية؛ فيجب أن تمس ثقافات الشعوب.**6**
ويرى بيتر بينارت Beinart تحت عنوان عالم واحد One World New Repulic، معرفاً العولمة بأنها نرجسية القوة في أن ترى عالماً واحداً يمثل رؤيتها.

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة الصادر في اليونسكو أن التجارة العالمية ذات المحتوى الثقافي قد تضاعفت من عام 1991-80 ثلاث مرات، إذ ارتفع من 67 مليار دولار إلى 200 مليار دولار. وهذه المواد الثقافة (أفلام – موسيقى – برامج تليفزيونية – تدخل كل بيت تقريباً) تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وفى نفس الوقت نجد أن هذه الصناعات بدأت فى الذبول فى كثير من الدول.

ومن الملاحظ أن بنجامين باربر Benjamin Barber صك مصطلح Mc World، ليشير إلى أن حاسوب ماكينتوش أصبح معياراً للفكر والعقل، ومطاعم الهامبورجر) ماك) معياراً للطعم والمعدة.

ويقرر نورمان جونسون Norman Jonson أن الصادرات الأمريكية ليست أجهزة وبرادات وعربات فقط، لكنها أفكار أيضاً. وعندما تبدأ تصدير الأفكار والفلسفات والسلوك وطرق المعيشة فإن هذا يصبح هجوماً على ثقافات الغير.

ومن ثم فالثقافة الأمريكية هي الثقافة العالمية التي يجب أن تنتشر في العالم لما تحمله من ثقافات عصرية متنوعة!

ومن هنا فإن تغيير شخصية الإنسان واختلال العلاقات العائلية، وتغيير منظومة القيم، وتهميش الثقافة المحلية والوطنية هو نتاج لهذا الزخم الثقافي الوافد، وتقبل ثقافة الآخر والهرولة نحوه، حيث أصبح يمثل رموزاً مكانية تتأصل بفعل القوة المتدفقة في ظل غياب جهاز المناعة بالداخل. **7**

4 سوسيولوجيا الاتصال الجماهيري :

كثر الجدل والحوار حول الدور الذي يقوم به الاتصال الجماهيري فى المجتمعات البشرية، وربما يرجع هذا الجدل إلى بعد أيديولوجي واضح، فهناك من يرى الثقافة عالمية، وهناك من يؤكد على محلية الثقافة الإعلامية communal Mass Culture.وعلى الرغم من الترابط بين الثقافات، إلا أن الرويتين متباعدتين إلى حد بعيد. فالرؤية الأولى تلغى فكرة الحواجز الثقافية، بمعنى أن الثقافة هي عبارة عن المخزون الجماعي للمعرفة العامة المتداولة بين الشعوب. من هنا جاء التركيز على إلغاء الحواجز بين الثقافات. ومن المتوقع إذاً أن يكون هناك أنصار لهذه الرؤية من المدافعين عن ضرورة نقل التجارب الغربية إلى الدول الأخرى.**8**

بينما ترى الرؤية الثانية خطر الثقافات الأخرى على ثقافة المجتمع المحلى، على أساس أنها تلغى الهوية والتراث نظراً لعدم التكافؤ، وبالتالي أتاحت الفرص للاختراق الثقافي والمعلوماتى والارتباط بثقافات مغتربة لا تتلاءم معها. ومن هنا تأتى فكرة تبعية الثقافات الدنيا للثقافات الكبرى.

وعلى الرغم من هذا التباعد بين الرؤيتين إلا أننا يجب أن نعترف بأن الثقافة الإعلامية تجمع بين الخبرة العالمية والمحلية. إلا أن الإشكالية في مدى التفوق والهيمنة التي يفرضها الطرف الأقوى في التقنية الإعلامية، هذا إلى جانب.

ومن جانب آخر مدى تقبل الثقافات الأضعف للتغلغل والاختراق الثقافي. لهذا يجب علينا البحث في وظائف الثقافة الإعلامية، ومدى سيطرتها في واقعنا العربي.

1- المجتمع العربي والثقافة الإعلامية :

كلما كان الاتصال الجماهيري أكثر ارتباطاً بثقافة الشعب، وأكثر قدرة على المحافظة على تراثه، زادت درجات الإبداع، وانتشرت الثقافة الواقعية وتر سخت القيم الإيجابية. لذا يحذر الباحثون والمثقفون من خطر سقوط الثقافة وتدنى مستواها. لأن ذلك يقود لانهيار الأمة واضمحلالها على كافة المستويات. لذا يمكن القول بأن حضارة أي أمة تقاس بنوعية الناتج الثقافي المبدع والملتزم، بمعنى مدى ملائمة الناتج الثقافي وتعبيره عن قضايا واقع الأمة، وإذا حاولنا أن نحدد وظائف الاتصال نجد أنها تنطوي على ثلاثة وظائف أساسية:

الأولى : إعلامية.

تقوم على تزويد الجماهير بمعلومات عن الأحداث التي تقع في المحيط الإنساني. وهذه الوظيفة لا تقوم إلا من خلال مرحلة ميدانية تجمع فيها المعلومات على المستويين الداخلي والخارجي.

الثانية : دعائية إشهارية

تتولى فيها وسائل الإعلام الإيحاء للجماهير المتلقية بالأفكار والمواقف التي يجب أن تتبناها، ومعنى ذلك توظيف المعلومات التي جمعت في إطار ربط قطاعات المجتمع من أجل إحداث تجاوب محدد إزاء الأحداث التي تقع في البيئة الاجتماعية : ويتوقف ذلك على قدرة وسائل الإعلام في عمليات الإقناع والتفسير والتحليل.

الثالثة : تربوية

تنقل فيه وسائل الإعلام التراث الاجتماعي، المتمثل في القيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية، من جيل إلى آخر، أي تنشئة الفرد نشأة اجتماعية ملائمة لأهداف المجتمع وقيمة ومثله.

واقع الأمر أن هذه الوظائف مجتمعة تشكل محور العلاقة بين الاتصال والتراث الاجتماعي، حيث نقل التراث وتجديده يعمل في اتجاه إيداع الفكر ويعمل في إطار استغلال الثقافة وترسيخ القيم الإيجابية والحضارية؛ من هنا كانت العلاقة بين الثقافة والاتصال الإعلامي.**9**

فبقدر ما يكون الترابط بين الواقع وبين الثقافة الإعلامية بقدر ما ينشأ الفكر المبدع الخلاق.

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا إلى أي حد تعبر الثقافة الإعلامية العربية عن واقع المجتمع العربي وقضاياه ؟

إذا اتفقنا على أن الإعلام العربي يتصل بقضايا عديدة تتعلق بحاجة المجتمعات العربية إلى التنمية الشاملة والتحرر من التبعية بكافة أشكالها، وضمان

الحريات الفردية والجماعية، وتطوير الشخصية الثقافية، وحماية الهوية والتراث القومي من الاختراق الثقافي، وتمكين الأمة العربية من الإسهام في الحضارة الإنسانية، وتدعيم التعاون والتقارب بين الشعوب، والنهوض بالمرأة والطفولة والشباب، والدعوة إلى العمل المنتج. إذا اتفقنا على ذلك، فمن الواجب أن نقرر أن النظام العربي للإعلام والاتصال يفتقد الكثير من تلك الوظائف الثلاث السابقة؛ حيث نجد نقائص عديدة تميز الوضع الإعلامي السائد.

ويمكن رصد أهم النواقص في التالي:

01-اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد كجزء، ثم على الصعيد القومي ككل.

02- انعدام الصناعات العربية لوسائل الإعلام والاتصال حيث تقوم الدول العربية باستيراد كميات ضخمة من أجهزة الالتقاط الإذاعي، والتلفاز، وورق الصحافة، وغيرها من الموارد الإستراتيجية التي لها مساس بأمن الوطن العربي.

03- انعدام التوازن بين قطاعات الإعلام المختلفة حيث يتطور انتشار التلفزيون بسرعة أكثر من الصحافة المكتوبة أو الكتاب.

04-ارتفاع في نسبة الأمية، ولعل الأمر الذي يزيد من خطورة هذه المشكلة أن البعض من شبه الأميين هم من العاملين في قطاع الإنتاج الثقافي والإعلامي، وأمام هذه النسبة المخيفة يصبح الاتصال بجميع وسائله عقيماً.

أضف إلى ذلك أن الإعلام باعتباره مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمعات البشرية، يحمل مضامين اقتصادية وسياسية وأيديولوجية إن لم تكن لها القدرة على ترسيخ ثقافة المجتمع وهويته، فإنها تؤدى إلى تزيف الوعي وإفساد العقول. وربما لذلك يختفي التراث الإيجابي من الأمة العربية ويرتمي في أحضان الثقافة الاحتكارية العالمية، ولاشك أن ذلك مرهون أيضا بعوامل سياسية تلعب فيها عناصر من الصفوة السياسية دوراً هاماً في هذا المجال.

و واقع الأمر أن العلاقة بين الثقافة الإعلامية والعلاقات السياسية الدولية لا تقتصر على تلك العلاقة غير المتكافئة بين الخارج والداخل، بين المركز الإعلامي المسيطر، والأطراف المسيطر عليها، وإنما وأيضاً بين ثقافة النخبة (الصفوة) وبين ثقافة العامة (الجمهور).

إن تدفق الثقافات الأجنبية داخل دول العالم الثالث (المحيطات) لا يتم دون أن تكون هناك صفوة سياسية وثقافية تعمل في سبيل هذا التدفق: فليس بوسع الثقافات الأجنبية التغلغل داخل أبنية هذه المجتمعات وممارسة نفوذها، ما لم تكن هناك صفوة على استعداد لمعاونتها وتسهيل مهامها فالمتتبع للثقافة الإعلامية العربية يستطيع – دون جهد- أن يرصد العلاقة بين الثقافة الإعلامية والبعد السياسي في الحقائق التالية :

أولاً : غياب الديمقراطية الثقافية والإعلامية :

لهذا يغيب الخلق والإبداع في الناتج الثقافي الإعلامي العربي، فالثقافة الإعلامية يجب ألا تقتصر على الأقليات المتميزة (الصفوة) على حساب الفئات الشعبية الأخرى.

ثانياً : غياب المشاركة الجماعية :

حيث نجد أن العلاقة الطبقية أو القبلية أو الطائفية هى القانون العام الذى يحكم أجهزة الإعلام والثقافة في كثير من المجتمعات العربية.

ثالثاً : فقدان الهوية الثقافية:

فمع تسهيل التغلغل الثقافي، وفى ظل شروط عدم التكافؤ الذي يحكم عملية التبادل الثقافي، تصبح الثقافة سلعة تجارية ومن ثم يصبح التراث العربي رموزاً تقليدية تختفي من الوجود

رابعاً : غياب الحوار الموضوعي :

في كثير من الدول العربية نلحظ انقطاع الصلة بين أجهزة الإعلام والجماهير، فالسياسة الإعلامية يتم التحكم فيها والتخطيط لها من أعلى دائماً،

دون حتى التعرف على اتجاهات الجماهير المتلقية للسلع الثقافية.**10**

الثقافة إذن طبقية منحازة – بصفة دائمة – لمن يملك مصادر المعلومات وأجهزة الإعلام.. وإذا كانت جريدة "لوموند الفرنسية" اعترفت أخيراً في قولها :" إننا كنا نعتقد أن الثقافة لا تمتاز بأنها بعيدة كل البعد، فظهر أن حيادها هذا ربما كان إزاء الأخلاق لا غير!!". فإنني أؤكد مرة أخرى أن انحياز الثقافة للسياسة ينطبق أيضاً حتى على مجال الأخلاق.

2-**الإعلام وثقافة النخبة** :

إذا كانت الثقافة هي مجموع المعارف والمعاني والرموز والمعتقدات والقيم التي تكتسب عبر التاريخ، فإن الإعلام هو المحرك لكل هذه المعارف، بحيث يربط بين أجزاء المجتمع ويشكل شخصية الفرد ويحدد هويته. فهو وسيلة تحول الفكر إلى عمل. من هنا كان الربط بين الثقافة والإعلام، فلا يمكن تصور الثقافة بدون تعبير أو إبلاغ. كما أنه لا سبيل أمام أجهزة الإعلام للنجاح بدون زاد ثقافي يشد اهتمام الجمهور إليها، والسماع بإبلاغ رسالتها إلى مختلف المجالات. **11**

فأجهزة الإعلام التي تساعد الثقافات على التلاقح، مطالبة في الوقت نفسه بوقاية هذه الثقافات من العواصف والتيارات الهدامة." لقد أصبحت تيارات تدفق الإعلام من الشمال نحو الجنوب كالسيل العارم تطيح بكل ما يعترض سبيله ويعصف به في مهب الرياح، فيحطم كل توازن طبيعي لا يتمشى مع أهوائه ولا يستجيب لأغراضه"... "وهذا ما يقيم الدليل على العلاقة المتينة بين السياسة من جهة والإعلام والثقافة من جهة ثانية.**12**

تحولات سياسية واقتصادية كبرى قائمة على المعلوماتية

شهدت البشرية في العقود الأخيرة تحولاً كبيراً وعميقاً في مسارها لا يقل في تأثيره ونتائجه عن مرحلتي الزراعة ثم الصناعة، وهو ما اصطلح على

تسميته بالمعلوماتية والمعرفة، والتي جعلت المعرفة أساس الموارد والقوة والتقدم، كما كانت الزراعة في مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وكما كانت الصناعة في المرحلة اللاحقة فعلى سبيل المثال كان معظم القوى العاملة يقع في مجال الزراعة، ثم بدأ يتركز في مجال الصناعة، ولكن في العقود الأخيرة يتركز في المعلوماتية والمعرفة، وكما كانت المجتمعات والدول والاقتصاديات توصف بأنها زراعية ثم صناعية، فإنها اليوم توصف بمجتمعات واقتصاديات المعرفة.

وهي مرحلة اقتصادية واجتماعية في تاريخ البشرية تجعل المعرفة مورداً تسعى المجتمعات والدول لاكتسابه وتقتضي بالضرورة إعادة صياغة المجتمعات والسياسات للتكيف مع هذه المرحلة، فكما غيرت الزراعة في المجتمعات والدول والحضارات بانتقال البشرية من الصيد والرعي، وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الدولية الإستراتيجية والاقتصادية فإن المعرفة تغير معظم إن لم يكن جميع المنظومات الاقتصادية والتنموية والسياسية والإستراتيجية. فدور الدول والحكومات يتعرض لتغيير كبير، وكذلك الأنظمة الاقتصادية والتشريعات، وقواعد تنظيم الحياة العامة والعلاقات الاقتصادية بين الدول ويقترب العالم من مرحلة من التداخل والاعتماد المتبادل، والمشاركة في كثير من أدوات المعرفة والاتصال التي جعلت كثيراً من أدوات المعرفة والسيادة والإدارة مُعَرضاً للزوال أو التغَير.**13**

المعلومة من الهرمية إلى الشبكية

جعلت تقنية المعلومات والاتصالات الحياة شبكية وقوضت الهرم الذي ظل رمزاً وفلسفة ومنهاجاً، فقد كانت الحكومات والنخب والإدارات العليا في الشركات والمؤسسات تملك هذه المعلومات وتتحكم تماماً في طريقة بثها وتدفقها، وتحدد من تصل إليه المعلومة، وكانت جهة واحدة هي التي تتلقى جميع المعلومات ثم تقرر مصيرها.

و لكن المعلومات تصل اليوم عبر الانترنت والأقمار الصناعية إلى أي شخص مهما كان موقعه الهرمي في المجتمع والدولة، وتقبع أجهزة استقبال المحطات الفضائية ومواقع الانترنت في مكاتب رؤساء الحكومات وقادتها كما هي تماماً عند الصحفي في بيته أو ربة المنزل.

ولم تعد الرقابة على المطبوعات والمواد الإعلامية مؤثرة أو فعالة، وتحول هذا المورد الخطير المهم «المعلومات» من مجوهرات خاصة جداً في خزائن النخب إلى مادة شعبية وربما أكثر من ذلك كالماء مثلاً أو الهواء، وهكذا فقدت الحكومات والنخب جزءاً كبيراً من أهميتها ونفوذها لصالح العامة والمجتمعات، وكانت هذه أهم ضربة في الهرم جعلته ينبعج و يتفلطح ، فلم نعد نعرف له رأساً أو مركزاً.

المعلوماتية والشبكية تفرض منظومة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة يجب أن تؤخذ بالاعتبار، فالتقنية لم تعد تطبيقاً مجرداً لاكتشاف علمي، ولكنها متوالية اجتماعية ثقافية وتقتضي أيضاً مضامين وسياسات تعليمية جديدة.

والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفة في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافة بديلة للهرمية القائمة أو التي كانت قائمة، فالناس في تعاملهم الشامل مع الشبكات للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، ويستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاماً شبكياً قائماً على المساواة والمشاركة المتحققة فنياً.

ومن الواضح أن دور الحكومات والدول يتغير، فالحكومات تنسحب من كثير من المواقع التي سيطرت عليها، وتتخلى عن أدوار كثيرة كانت تقوم بها كالتعليم والصحة وتنظيم الاقتصاد وتوجيهه والأسعار والثقافة، وقد تنحصر مهمة الحكومات في الدفاع والأمن والتنسيق والمراقبة، ولكن بديل الحكومات ليس واضحاً بعد ولا محدداً ـ لقد كان يظن أنه الشركات والقطاع الخاص ـ وذلك يصلح في المجالات التي يمكن أن تكون استثماراً ومصدراً للربح، فإذا لم تكن كذلك فلن تقوم عليها الشركات والاستثمارات فهل يعني ذلك تبخر كثير من الأعمال والبرامج والمشروعات غير الربحية كالثقافة مثلاً أو الرياضة في بعض المناطق؟ وهل يعني أيضاً حرمان الناس الذين لا يستطيعون أن يتعاملوا مع الخدمات كاستثمار في التعليم والصحة والاتصالات.. إلخ. **14**

هذا السيناريو ليس هو الوحيد، فالمجتمعات والدول تعيد تنظيم نفسها على نحو «شبكي» قد لا يكون للشركات والاستثمارات فيه دور حاسم أو رئيسي، فتنمو اليوم مؤسسات جديدة قد تتبلور في المستقبل على نحو أكثر فاعلية، هذه المؤسسات التي تتكون من النقابات والاتحادات والتعاونيات والجمعيات التي تنتظم معظم الناس يمكن أن تطور من أدائها لتحقق للناس معظم احتياجاتهم بمعزل عن الحكومات والشركات الاستثمارية، إنها صيغة شبكية تتفق مع المرحلة والتغييرات الجارية، وفرصة نجاحها مستمدة من كونها شبكية، بمعنى مشاركة جميع الناس في تمويلها والتخطيط لها.

الفجوة الرقمية:

تعرف «الفجوة الرقمية» بأنها الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتُقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية «الانترنت» وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال وقد

انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية عبر الانترنت (ecommerce) وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يومياً لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية «ومنها شركات الدوت كوم» وإطلاق المبادلات التجارية الكترونياً عبر الهواتف النقالة (m-commerce) وإقامة الحكومات الالكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة.

وسنستعرض في هذا الموضوع العديد من الجوانب المهمة في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية ومدى ما حققته الدول من تطور في هذا المجال وقد حذر خبراء دوليون عبر عدة منابر ومؤتمرات عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها أن الفجوة الرقمية بين الدول آخذة في التزايد فارضة العديد من التحديات التي أوجدت عوائق ضخمة أمام جهود التنمية وإنها تشكل خطراً حقيقياً في تهميش الدول التي لم تلحق بالركب بعد لسبب أو لآخر والتي تفتقد إلى مقومات إنشاء البنية الأساسية للشبكة العالمية للمعلومات والاتصالات والتبادل الرقمي التي تشهد تطوراً وتسارعا نحو أجيال مقبلة من وسائل الاتصال أكثر تقدماً وأوفر سرعة وأشد ترابطاً غير أنهم بالمقابل حذروا من السرعة غير المدروسة في ولوج الدول النامية للإنترنت وتطبيقاته لأن ذلك سيخلق حواجز جديدة وتحديات مضاعفة إن لم تعالج بشكل صحيح مع تأكيدهم أن ذلك لا يجب أن يكون عذراً لعدم التحرك لأن تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر في إطار عولمة التجارة والاستثمار وتزايد حدة المنافسة يتطلب تأسيس اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على نشر الانترنت وتدفق المعلومات ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق العالمية الحقيقية والافتراضية. **15**

ولا يكفي لتحديد عمق الفجوة الرقمية مجرد النظر إلى مدى توافر البنية الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات بل يضاهيه أهمية النظر إلى نوعية العنصر البشري المتعلم والمؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وهذا بدوره يرتبط بمستويات الدخل والتعليم والثقافة وقد أثر ذلك في خلق تفاوت ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد الذي يشهد تبايناً في الوصول إلى استخدام الانترنت بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة والمجموعات العرقية والمجموعات العمرية وسكان المدن والريف.**16**

الآثار السلبية لجرائم الانترنت :

إن التطور التقني في مجال الاتصالات والأقمار الصناعية كان له تأثيرات بالغة الأهمية على الشعوب، حيث اتسعت مساحة التعامل مع شبكات الاتصالات الدولية واستخدام الأقمار الصناعية، مما شكل أنواعاً جديدة من العلاقات بين البشر. فقد اختصر الزمان، وألغى المكان في تداول المعلومات والبيانات، وكان للتعامل مع الإنترنت نتائج إيجابية بلا شك، إلا أن هناك نتائج

أخرى سلبية ارتبطت بشكل التعامل مع الإنترنت. وفى هذا الصدد سنعرض لأنواع الجرائم التي ترتكب في حق الإنسان في تعامله مع الإنترنت. والجرائم نوعان، بعضها تقليدي وبعضها مستحدث، وكل منهما له آثاره السلبية عندما أصبح سلوكاً مجرماً. لذلك سوف نوضح الآثار السلبية لما يسمى بجرائم الإنترنت التي تستدعى وعياً اجتماعياً وتدخلاً تشريعياً، للحد من تلك الجرائم التي ترتكب باسم الانترنت.

نذكر منها:

01- نشر الصور الإباحية والمعلومات المشبوهة والأفلام المخلة بالآداب العامة.

02- انتهاك حقوق المؤلفين الأدبية وعمليات الإرهاب، وعمليات الابتزاز من قبل بعض العصابات ضد شركات، بإفشاء أسرارهم والتزوير والسطو على أموال البنوك والإعلانات الكاذبة.**17**

ويمكن حصر الجرائم التي ترتكب على شبكة الإنترنت في التالي :

- الغش المعلوماتى.
- الاستعمال غير المشروع للبرامج والاعتداء على المعلومات الاسمية.
- جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية والمراسلات، والاعتداء على الحق فى الصورة.
-الجرائم المخلة بالآداب العامة والاعتداء على الملكية الفكرية.
- الاعتداء على حرية الحياة الخاصة بالتصنت والتسجيل أو بالنقل.
- استغلال التقدم العلمي في نشر الصور الجنسية الفاضحة على الإنترنت.
- رسم مونتاج لصورة أو لصور أشخاص دون رضاهم.
- جرائم استغلال الأطفال في أعمال انحرافية.

7 - المعلوماتية وآثارها السلبية على المجتمع.

السؤال المطروح الآن يتعلق بالآثار الاجتماعية للاختراق المعلوماتي والتعامل مع الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت). **18**

ويمكن رصد أهم تلك السلبيات في التالي:

1- تشير الإحصاءات إلى أن المعلومات العامة تتضاعف كل سنتين ونصف، مما يعنى وجود تراكم معرفي أو ما يسمى بتخمة معرفية أقرب للترفية والاستغلال التجاري منها إلى المعلومات المفيدة.

2- فقدان النقد والتحليل حيث أن تخمة المعلومات وطريقة العرض لا تتح الفرصة لوضعها في ميزان التقييم أو معارضتها. ومن ثم يتم قبول الأفكار الغربية والتسليم بها باعتبارها قادمة من الدول المتقدمة.

3-الاغتراب والعزلة أو ما يمكن أن نطلق عليه التباعد الاجتماعي، حيث التعامل مع الإنترنت يتم بشكل فردى، مما يشكل عزلة فردية تولد لدى الفرد اغتراب عن الواقع والمجتمع. فالمعلوماتية خلقت واقعاً جديداً إلى إضعاف

غريزة الميل للتواصل الحي مع الآخرين، مما يشكل الشعور بالأنانية. عالم تتغلب فيه الآلة على الإنسان، فتمسخه إلى مخلوق لا إنسانية فيه. من ثم تصبح العزلة والغربة والتفكك من انعكاسات التعامل بين الفرد والآلة.

4-إنتاج العنف وتوليده، فنظرًا لأن "تجار المعلوماتية" يسعون إلى الربح والمنفعة يصبح التنافس على إنتاج العنف والفساد والإباحية في أشدَّه، حيث تلاعب هذه القنوات الجشعة الدوافع الغريزية في الإنسان فتثيرها وتحركها لتزيد من أرباحها، إن المخزون الأكبر لإنتاج المعلوماتية يعتمد على نشر اللذة والمتعة والإباحية والعنف والجنس، مما يقود إلى الانحلال والتخلي عن القيم الأخلاقية والإنسانية.19

وإذا كنا نتحدث عن سلبيات المعلوماتية عبر الشبكة الدولية للمعلومات، فإن ذلك لا يعنى أننا لا نعبر جوانبها الإدارية الاهتمام، فالهدف الذي نحن يصدده يعمل على توضيح خطورة التدفق الإعلامي، والتعامل بدون وعى مع تلك التخمة المعلوماتية القادمة والمخترقة لعقولنا. إننا نعيش أزمة حقيقية تضرب في أعماق البنية الفكرية والاجتماعية والتي تهدد بلا شك الأمن الثقافي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي. إننا في حاجة إلى تحصين وحماية ذاتية أمام الاختراق المعلومات بسبب التأثير السلبي لهذا الاختراق، والذي يمكن إيجازه فيما يلي :

1-تقبل الفكر الغربي دون نقد أو تمحيص مما يضعف الذاكرة التاريخية للأمة ويزيف عقل البشر، خاصة الشباب.

2- تغيير المنظومة القيمية الإيجابية الأصيلة في المجتمع مما يشكل هدراً لإمكانات البشر وزيادة العنف والتطرف والإدمان والتحلل الأخلاقي.

3 - ضياع الأصالة والهوية الوطنية، فمن يفقد أصالته يفقد ذاته ومن يفقد ذاته يفقد حضارته.

4 - ضعف اقتصاديات الأمة، حيث زيادة الطموح الاستهلاكي بسبب امتلاك "تجار المعلوماتية" من وسائل التقنية الحديثة واستخدامها في تكنولوجيا الإعلان معتمدين على الإقناع والترغيب في التسويق للسلع المعلن عنها.

5 - يؤدى الانفتاح الثقافي دون وجود آليات فعالة للتحصين الذاتي إلى نشر ثقافة الإباحية والفساد الجنسي.**20**

إننا في حاجة إلى الاهتمام بالأمن الثقافي والأمن الاجتماعي، فهو من ركائز الأمن القومي لمجتمعنا، وهذا لن يتأتى إلا من خلال رفع الوعي لدى الجماهير والمتعاملين مع الشبكة الدولية للمعلومات. مع التركيز على إعادة صياغة مناهج الدراسة، وتعديل محتوى برامج التعليم، وإعادة النظر في التشريعات الخاصة بالجرائم المستحدثة ولكي نستغل الظروف المواتية للاستفادة من هذه المرحلة في بدايتها ومواكبة التطور الحاصل في العالم لكي نستفيد من الأموال التجارية الخاصة بتسويق المعلومات على المستوى العالمي .

من خلال هذا كله لقد أصبحت المعلومة اليوم بضاعة تسوق من مكان لآخر في وقت زمني قصير جدا ومرحة كذلك بفضل تطور الوسائل فما على مجتمعنا إلا مسايرة هذا التطور فالوقت ليس في صالحنا وخلق الإمكانيات والوسائل لذلك .

الهوامش:

1 رضوان رأفت وآخرون، المعلوماتية في الوطن العربي الواقع والآفاق ،لبنان ،المؤسسة العربية للدراسات ،2002،ص 92

2 بنجامين باربر ،عالم مالك ،المواجهة بين التأقلم والعولمة ،ترجمة أحمد محمود ،القاهرة ،المجلس الأعلى للثقافة ،1990،ص 18

3 ليلى الخواجة ، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية ،تونس ،برنامج الأمم المتحدة ،1999.ص 3،6

4محمد عابد الجابري،العولمة والهوية الثقافية،مجلة المستقبل العربي،بيروت،العدد2، 1998،ص88

5 جلال أمين ،العولمة والتنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1999، ص75

6 محمد عابد الجابري، مرجع سابق ،ص 18

7 محمد حسين أبو العلا ،دكتاتورية العولمة قراءة تحليلية في فكر المثقف ،القاهرة ،2004.ص 34

8 برهان غليون ،الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين ،المستقبل العربي ،بيروت ، العدد 1998،232.ص 58

9 البدوي عبد المجيد،العولمة والثقافة ووسائل الاتصال الجماهيري،مجلة الإذاعات العربية،عدد03،تونس،2001.ص 15،16

10 الدناني عبد المالك،تطور تكنولوجيا الاتصال وعولمة المعلومات ،المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،مصر ،2005.ص 29

11 الذوادي محمود،التخلف الآخر عولمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث،ط1،دار الاطلسية ،تونس ،2002. 44

12 جون غراي ،أوهام الرأسمالية العالمية،ترجمة أحمد فؤاد بليح ،الكويت ،عالم المعرفة ،2000. ص 14

13 الدناني عبد المالك، مرجع سابق، ص 35

14 بيل جيتس ،المعلوماتية بعد الإنترنت ،ترجمة عبد السلام رضوان ،عالم المعرفة ،1998، ص 87

15 علي نبيل حجازي ،الفجوة الرقمية،الكويت ،عالم المعرفة ،2005،ص 41

16 علي نبيل حجازي ،نفس المرجع ،ص 59

17 برهان غليون، مرجع سابق ،ص 30

18 برهان غليون ،مرجع سابق ،ص 34

19 ليلى الخواجة، مرجع سابق ،ص 8

20 أمين فرج يوسف، الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،2008 ص 21